الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٧
المعقودة يوم الأربعاء
٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

الرئيس : السيد سيسيه (السنغال)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الانسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما فيها النُهج البديلة لتحسين التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.47
14 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٩٢ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

١ - السيد غليلي أهانهانزو (المقرر الخاص بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب): أشار الى ما بذلته المنظمة من جهود ضخمة لكي تترجم الى حقيقة واقعة المثل العليا الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمثل الأعلى في التوراة وهو وحده الجنس البشري.

٢ - واستعرض أحكام ولايته التي أوكلتها إليه لجنة حقوق الانسان فاقترح التركيز على النقاط الرئيسية التي وردت في تقريره المؤقت المقدم الى الدورة الخمسين للجنة، وهو تقرير لم يصدر بعد بوصفه وثيقة للجمعية العامة. وقال إن بحثه بشقيه النظري والعملي حاول استيعاب مجال واسع معقد. والعنصرية ظاهرة تاريخية متكررة. وقد استخدمت كل المجتمعات حجة تفترض عدم تساوي العروق بيولوجياً منذ أقدم العصور لتبرير وإذكاء الكراهية العنصرية والعزل وحتى الإبادة. ويتضح هذا مثلاً من إسترقاق أو إساءة معاملة السود، أو من اللاسامية التي ظهرت طيلة قرون. وقد فضحت دراسات كثيرة - خصوصا تلك التي قامت بها اليونسكو - التفسيرات العلمية الزائفة للعنصرية، ولكن هذه الحجة القدرية ما زالت موضع التعبير. وكان أحدثها كتاب رائج صدر في الولايات المتحدة وكان موضع الخلاف، وهو يتناول الفروق بين ذكاء البيض والسود، مما أرغم رئيس الجمهورية نفسه إلى الطعن فيه. وأحدث تبرير عصري حالي للعنصرية والتعصب هو افتراض التسلسل الهرمي في الثقافات واستحالة التواصل بينها، وهي فرضية أساسية نسفتها اليونسكو مرة أخرى بعملها الضليع في السنوات الاخيرة في مجال العروق والثقافة. لكن هذه الفرضية ما زالت تجد أنصاراً لها في عالم يتزايد إتجاها نحو العالمية والتمازج الإثني.

٣ - ورأى أن تعريف التمييز العنصري الوارد في المادة ١ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري قد أريد منها بجلاء أن تستوعب ظاهرة تتصل بها هي كره الأجانب - أي رفض واستبعاد الأشخاص الذين لا ينتمون الى نفس ثقافة أو مستوى تنمية الصفوة المفترضة، على أساس إدعاءات قومية أو إثنية.

٤ - ومن المؤسف كثيرا أن العنصرية كثيرا ما ترسّخ جذور عنصرية مضادة. بيد أنها شجعت دوافع إنسانية أصيلة على إعادة تأكيد الكرامة والمساواة بين جميع البشر، وعلى العمل المتضامن ضد هذه الآفة المشينة.

٥ - وقال انه اعتمد في تقريره المقدم الى اللجنة على مصادر هي الردود على الاستبيانات التي أرسلها الى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية، وعلى المعلومات المأخوذة

../..

من الصحافة. وأكد عدد من الحكومات عدم وجود العنصرية وكره الأجانب في بلادها. وقد ركز هو نفسه خلال بعثاته الميدانية بين الحين والآخر على أية جهود مبذولة لعلاج الحالات العنصرية. وقد زار الولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وسيزور المملكة المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر. وفي عام ١٩٩٥ ينوي إيفاد بعثات الى ألمانيا والبرازيل. وحيث أنه يعرف أن العنصرية لا تعرف حدوداً فقد قام باتصالات أخرى مع الحكومات في جميع القارات الخمس بشأن إيفاد بعثات إليها في النهاية.

٦ - ومضى قائلا إن العنصرية والتمييز العنصري قد إتخذا في عام ١٩٩٤ منعطفاً عنيفاً وأصابا بالعدوى قطاعات أكبر من السكان في عدة مناطق، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا بل وأفريقيا أيضا. ورغم الخطر الرسمي للفصل العنصري فان الأمريكيين الافارقة واليهود والعرب واللاتين والاسيويين والسكان الأصليين في أمريكا والمهاجرين يصعب عليهم الاندماج في المجتمع ويتحملون يومياً تمييزاً ضمنياً غير مباشر بسبب تعديل حكومات الولايات القانون الاتحادي ، وحتى بسبب الايدلوجية المتحررة التي كثيرا ما أدت الى الفردية الانانية والنخبوية. والتمييز أوضح ما يكون في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - سواء في السكن أو التعليم أو الصحة أو التوظيف. وهذا واضح من تكرار الأعمال الوحشية للشرطة أو إحباط العدالة؛ ومن تزايد القيود الصارمة على الهجرة. وقد أدركت حكومة الولايات المتحدة هذا التحدي وبذلت جهوداً مشكورة للتصدي لهذه الاتجاهات.

٧ - ووصف الجو السائد في أوروبا بأنه يشهد ازدهاراً في كره الأجانب والعنصرية، وأن ضحاياهما أساساً هم المهاجرون واللاجئون من أفريقيا وآسيا والبلدان العربية وتركيا وأوروبا الشرقية. وتصدر البلدان الأوروبية حاليا تشريعات يتزايد تمييزها وتقييدها ضد هذه الجنسيات، وأن فكرة أوروبا للأوروبيين تزداد رواجاً. ورأى أن موقف المهاجرين من عمال ونساء مزعزع جداً. وباختصار فان التعصب شائع تماماً، وعلى البلدان التي تصارعه أن تعترف بالمشكلة وأن تعمل مع الأمم المتحدة لايجاد حلول.

٨ - ويبدو أن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري تستمد جذورها من الأزمة الاقتصادية العالمية، والتنافس الذي سببته هذه الأزمة على الموارد الاقتصادية، مما عزز رفض التقاسم مع من هم أفقر وأقل تقدماً، كما أزّم النزعة القومية والتعصب وكره الأجانب والعنصرية. ومن واجب الحكومات أن ترد على ذلك. والخطوة الأولى هي الاعتراف بالمشكلة، كما حدث في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والنرويج مثلا. ومن المطمئن أن المواطنين في بعض هذه البلدان تكتلوا ضد العنصرية وكره الأجانب. وقد اعتمدت معظم الحكومات تشريعات وأنظمة لاتقاء المشكلة أو التحكم فيها. أما على المستوى الاقليمي، فقد أقر مجلس أوروبا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ خطة عمل لمناهضة العنصرية وكره الأجانب واللاسامية والتعصب.

٩ - ولاحظ أنه ليس من ولايته الإبلاغ عن التعصب ضد المسلمين، لأن لجنة حقوق الانسان عينت مقرراً خاصاً لتناول التعصب الديني بمفرده.

../..

١٠ - وفيما يخصه هو، يود إبداء بعض التوصيات. فأولاً، يجب تقديم الأموال اللازمة لكي يستطيع هو والمقررون الخاصون الستة الآخرون التابعون للجنة أداء ولايتهم بشكل سليم. وحيث ان مركز حقوق الانسان بحاجة شديدة الى الموظفين، يلزم النظر في تعيين خبير معاون يساعد كل مقرر خاص، وإنشاء صندوق استئماني خاص داخل الصندوق الاستئماني لبرنامج عقد العمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ويكون مخصصاً بالذات لولاية العنصرية والتمييز العنصري وكافة أشكال التمييز الأخرى التي ناقشها.

١١ - وثانياً، ينبغي أن تنال القضية أوسع تمحيص موضوعي ممكن، وذلك بعقد حلقة دراسية متعددة التخصصات العلمية تتناول الجوانب النظرية والفعلية للأشكال المعاصرة من التمييز العنصري، فضلاً عن إقامة حلقات عمل اقليمية، مع وجوب تيسير الأموال اللازمة لها جميعاً.

١٢ - وثالثاً، يعرب مجدداً عن إقتراحه بأن يقام في نهاية العقد الثالث نصب تذكاري لضحايا العنصرية والتمييز العنصري يمول أيضا من التبرعات.

١٣ - وأشاد بتصديق الولايات المتحدة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأبدى أمله في تصديقها على كافة صكوك حقوق الانسان الأخرى. وحث الدول الأعضاء التي لم تصدق على هذه الصكوك ولم تعتمد تشريعات لتنفيذها أن تفعل ذلك.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الانسان (تابع) (A/49/57 و Corr.1 و A/49/58 و A/49/75-S/1994/180 و A/49/182 و 206 و 220 و 221 و 265 و 271 و 282 و 283 و 286 و A/49/287 و Corr.1 و S/1994/894 و Corr.1 و A/49/292 و 298 و 304 و 386 و 422 و 532 و 591)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما فيها النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية (تابع) (A/49/36 و A/49/188 و A/49/228-S/1994/827 و A/49/264-E/1994/113 و A/49/293 و 311 و 321 و 337 و 366 و 410 و 415 و Add.1 و 416 و 512 و 528 و 545 و 582 و 595 و 675 و A/C.3/49/5 و 9 و 11 و 17)

(ج) حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/49/82 و 85 و 88 و 168 و A/49/183-S/1994/733 و A/49/186 و A/49/218-S/1994/801 و A/49/270-E/1994/116 و A/49/273-S/1994/864 و A/49/394 و A/49/455 و A/49/508-S/1994/1157 و A/49/513 و 514 و Add.1 و Add.2 و 538 و 539 و 543 و 544 و 594 و Add.1 و A/49/635 و Add.1 و A/49/641-S/1994/1252 و A/49/650 و 651 و 716 و A/C.3/49/15-17 و 19)

../..

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعته (تابع)
(A/49/668 و A/C.3/49/5 و 8 و 10)

١٤ - السيد سوكاريبا (النمسا): أشار الى البند ١٠٠ (د) من جدول الأعمال فقال ان إعلان وبرنامج عمل فيينا وضعا إطارا متماسكا للمبادئ والأهداف والطرق الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الانسان، ومن ثم فهما وثيقة متطلعة للمستقبل وعملية الاتجاه، وقد بدأ تنفيذها بعد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان مباشرة: فقد أدخلت توصيات كثيرة منها في صلب قرارات محددة للجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان. وشارك فاعلون آخرون كثيرون في تنفيذها: جميع الحكومات وهيئات حقوق الانسان بالأمم المتحدة، والمؤسسات القطرية، والمنظمات غير الحكومية، والمفوض السامي الجديد لحقوق الانسان الذي يعتبر تعيينه أهم إنجاز في هذا المجال حتى الآن.

١٥ - وأبدى ترحيب النمسا بما أظهره المفوض السامي من تصميم وشجاعة وتكتم في أداء مسؤولياته الصعبة على أساس ولايته الواضحة الشاملة جدا. ومما يبشر بالخير للمستقبل المبادئ الرئيسية التي أوردها المفوض السامي في تقريره (A/49/36)، والدعم الدولي الطاغي لأسلوبه. ورأى أن التعاون على كافة المستويات وإتباع نهج شامل متكامل، واشتراك جميع الجهات الفاعلة، مبادئ أساسية ينبغي تطبيقها بروح من الحوار وتوافق الآراء والتضامن.

١٦ - وكان رد المفوض السامي على الانتهاكات القاسية لحقوق الانسان يتسم بهذه الروح، وحاول منعها، كما تشهد بذلك معالجته للفاجعتين في رواندا وبوروندي. أما في الحالات الأقل استعجالاً فقد تحاور مع الحكومات لتأمين الاحترام لكافة حقوق الانسان، وشجع المؤسسات الاقليمية والقطرية لحقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية على اتباع نهج مماثل.

١٧ - وتركز النمسا بالذات على مبدأ اتباع أسلوب شامل متكامل في حماية وتعزيز حقوق الانسان كما وضعه المفوض السامي. والصلة المتساندة بين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتنمية المستدامة لا تستلزم هذا النهج فقط وانما تستفيد منه أيضاً. ورأى هنا أن العمل الذي يقوم به المفوض السامي لتأمين الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية يساعد على تلبية الطلبات الآتية من مختلف أرجاء العالم، وعلى خلق المعايير والأولويات التي تنطبق على كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة. كما أن التنسيق على إتساع المنظومة يتقدم كثيرا بإنشاء منصب المفوض السامي، ولا شك أن اجتماعاته بالمشتركين في جوانب حقوق الإنسان تخلق عملاً إيجابياً وتزيد كفاءة أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة. وتتوقع النمسا من الفريق العامل للجنة الثالثة أن يكون منبراً لاستمرار الحوار بين الحكومات، وبين الحكومات والمفوض السامي، كما تنتظر منه أن يولّد تأييدا لها باتباع نهج مشترك في هذا المجال. وفيما يتعلق بالتنسيق داخل الأمانة العامة، لا شك أن المفوض السامي نفسه يساعد في

../..

حل المشاكل الادارية والمالية المعهودة لمركز حقوق الانسان، خصوصا بسبب تركيزه على وحدة العمل، وعلى أساس تنفيذ المركز لتوجيهات السياسة العامة التي وضعها المفوض.

١٨ - ومضى قائلا ان قرار الجمعية العامة ١٢١/٤٨ وقرار لجنة حقوق الانسان ٩٥/١٩٩٤ يهيئان جهازاً للمراجعة السنوية يقيّم ما حدث من تقدم في تنفيذ كافة توصيات إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقد قدم الأمين العام تقريره الأول عن متابعة المؤتمر الدولي لحقوق الانسان (A/49/668) وطرح فيه خلاصة قيّمة للاجراءات التي اتخذتها مختلف أجزاء منظومة حقوق الانسان بالأمم المتحدة. وتشير الفروع الرابع والسابع والثامن والحادي عشر إلى الثالث عشر والسادس عشر والتاسع عشر والعشرون من التقرير الى الانشطة التي تعتبرها النمسا خاصة الأهمية. وتزيد هذه الانشطة من عبء منظومة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ومن مسؤولياتها، وهي أصلا أعباء ومسؤوليات ثقيلة. بيد أن الفجوة بين الموارد والأنشطة ذات الصلة لم يبدأ سدّها إلا مؤخرا.

١٩ - وانتهى من كلمته قائلا إن الأمين العام قد حث في تقريره على التأييد الفوري لخطة مفصلة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، وعلى أن يقترن ذلك بالقرارات المالية اللازمة. وسيشمل مشروع القرار الذي سيقدمه وفده في إطار البند ١٠٠ (د) مطالبة المفوض السامي بإعداد هذه الخطة. وتتطلع النمسا إلى استمرار قيامها بدور بنّاء في الإبقاء على روح فيينا.

٢٠ - الآنسة لايزاني (لاتفيا): قالت إن إعلان وبرنامج عمل فيينا أكدا أن مسألة حقوق الانسان تسير يداً بيد مع الديمقراطية والتنمية. ومع أن التنمية هدف رئيسي للمجتمع الدولي وتسهل التمتع بكافة حقوق الانسان، لا يمكن أن يكون نقص التنمية عذراً لانتهاكات حقوق الانسان المتعارف عليها دولياً. وما زالت هناك تحديات مخيفة تواجه حقوق الانسان في كثير من أرجاء العالم. وتدين لاتفيا بشدة إبادة الأجناس والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في رواندا. ورحبت بإنشاء مجلس الأمن المحكمة الدولية لرواندا، وتأمل في سرعة محاكمة مرتكبي الانتهاكات الهائلة لحقوق الانسان في ذلك البلد. كما يثني وفدها على أنشطة المفوض السامي لحقوق الانسان في رواندا، وعلى الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتفادي مشاكل حقوق الانسان وتعزيز المصالحة هناك.

٢١ - وقالت إن شعب البوسنة والهرسك ما زال ضحية انتهاكات هائلة لحقوق الانسان، ومنها بالذات إبادة الأجناس، و "التطهير الإثني"، والاغتصاب المنظم للنساء. وتضع لاتفيا أهمية كبرى للمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، وتأمل في تعاون الدول معها لمقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان.

٢٢ - ورغم ما تحقق من نجاح تعزيز الديمقراطية والمصالحة السياسية في جنوب أفريقيا، تظل في مناطق كثيرة من العالم انتهاكات منتظمة لحقوق الانسان. ومن واجب المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لمكافحة التعذيب وسائر أشكال المعاملة اللاإنسانية، والاعدام بمحاكمات موجزة، وحالات الاختفاء والإرهاب والتعصب وسائر

../..

ضروب التمييز. كما يجب أن يظل القضاء على العنف ضد النساء والبنات وعلى استغلالهن شاغلاً رئيسياً للمجتمع الدولي.

٢٣ - وكثير من انتهاكات حقوق الانسان تمس الاقليات. وقد أعاد إعلان وبرنامج عمل فيينا تأكيد إلتزام الدول بأن تضمن لأفراد الاقليات الممارسة الكاملة والفعالة لكافة حقوق الانسان والحريات الأساسية وفقا للاعلان المتعلق بالأشخاص المنتمين لأقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية. وتضع لاتفيا أولوية لهذه المسألة، وتطالب بزيادة العمل على تنفيذ الاعلان.

٢٤ - وقالت ان وفدها يشدد على أهمية استمرار نظام التدابير الخاصة، والمقررين والممثلين والأفرقة العاملة، وعلى ضرورة كفالة واستمرار وفعالية سير عمل هذه الأجهزة وتمويلها الكافي. وينبغي أن ترصد الميزانية العادية اعتمادات أكثر لهيئات حقوق الانسان، لا سيما لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ولمركز حقوق الانسان. بيد أن زيادة الموارد وحدها لا تفي بالالتزام بحقوق الانسان الواردة في الميثاق. ويجب زيادة نشر ثقافة حقوق الانسان داخل أنشطة المجتمع الدولي. وعلى كل دولة أن تمتنع عن تسييس أجهزة حقوق الانسان الموضوعة تحت تصرفها، حفظاً على فعالية النظام الدولي.

٢٥ - السيد رودريغيز (كوبا): أبدى إرتياحه للعمل الذي قام به مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، وأكد ضرورة تزويده بموارد كافية تزيد كفاءة ادائه لولايته. وتعلق كوبا أهمية خاصة على أنشطة الفريق العامل باللجنة الثالثة المعني بمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في اعلان وبرنامج عمل فيينا. فهذه الأنشطة أساسية لترشيد عمل أجهزة المنظمة في حقوق الانسان، وتأمين زيادة الكفاءة العامة. كما يؤيد بلده محاولات تعزيز مبادئ الموضوعية وعدم الانتقاء وعدم التحيز، على أساس الاجراءات الحالية لتعزيز وحماية حقوق الانسان.

٢٦ - وأعرب مجددا عن تأييد كوبا لمحاولة إيجاد نهج شامل عالمي في حقوق الانسان يعترف بتنوع النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتقاليد التاريخية والثقافية والدينية، ويضمن الحق في التنمية لثلاثة أرباع سكان العالم. وحاولت بعض الوفود من بلدان الشمال إلقاء دروس على بلدان الجنوب، متجاهلة أن مشاكل حقوق الانسان تصيب جميع البلدان، وأن الهدف المطلوب هو إيجاد تعاون دولي مناسب في ذلك المجال. وحقوق الانسان في بلدان الجنوب موضع انتهاك مستمر من السياسات التي تتبعها بلدان الشمال، ومن نظام العلاقات الدولية الذي يتسم بعمق الظلم والتمييز وتتحكم فيه هذه الدول. وأشار الى تزايد العنصرية والتعصب وكره الأجانب والتمييز في بلدان أوروبا، والى أن ضحاياه ما زالوا من العمال المهاجرين وأسرهم، ومن اللاجئين أبناء الأقليات. وبدأت بلدان مثل السويد المعروفة تاريخيا بأنها ملاذ لطالبي اللجوء تغلق أبوابها، وأخذ كره الأجانب يزداد تجاه اللاجئين.

٢٧ - ومضى قائلا ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع إخفاء المظالم وعدم المساواة والتمييز، وهي أمور أصابت عشرات الملايين من الأمريكيين الأفارقة والأمريكيين الأصليين وغيرهم من الفئات المحرومة إجتماعيا. وأخذت العنصرية تصبح سياسة رسمية مؤخرا بعد اعتماد "الاقتراح ١٨٧" الذي ينكر خدمات الصحة الاساسية والتعليم على أبناء المهاجرين. وما زال السكان الأمريكيون الأصليون يشهدون جانباً من أخطر انتهاكات حقوق الانسان في تاريخ الولايات المتحدة.

٢٨ - على أن اكثر ما يكشف الحالة الحقيقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة هو نظامها القانوني وشبكة سجونها. فهناك أكثر من مليون سجين في ذلك البلد، وفيه أعلى نسبة للحبس في العالم وأكبر شبكة من سجون الأحداث. ونسبة السجناء من الأمريكيين الأفارقة سبعة أضعاف نسبة البيض ويمثلون ٤٨٪ من مجموع نزلاء السجون. ومع أن النظام القضائي للولايات المتحدة من أكثر نظم العالم قمعاً وخصوصاً للأقليات والفئات المحرومة الأخرى فان تصويره نموذجاً عالمياً لضمان احترام حقوق الانسان تصوير زائف.

٢٩ - وختم كلمته قائلا إن التعاون الدولي للقضاء على هذه الانتهاكات والتنفيذ التام لاحترام حقوق الانسان في جميع البلدان ينبغي أن يكون هدفاً للولايات المتحدة. وتحث كوبا الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ التام لجميع حقوق الانسان على أساس عالميتها وعدم تجزؤها وتكافلها.

٣٠ - السيد جيلي (هنغاريا): رأى أن أي إبلاغ عن حقوق الانسان وأي وجود ميداني لحقوق الانسان يعزز عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم وكذلك جهود حل الصراعات. وأظهرت التجربة تعذر تحقيق أي تسوية سياسية دائمة عند التغاضي عن اعتبارات حقوق الانسان. ولتعزيز دور الأمم المتحدة في حقوق الانسان وحفظ السلم، لا بد من التصدي لمشاكل المساءلة والتسلسل القيادي والتمويل بأسلوب منهجي أكثر في المستقبل. وتعتبر هنغاريا دور المفوض السامي لحقوق الانسان هاماً في هذا الصدد، وهي ترحب بتعاونه الوثيق مع نظام المقررين الخاصين. والتعاون مع المفوض السامي لا يعني أية حكومة من التعاون الكامل مع الأجهزة التي أقامتها هيئات الأمم المتحدة المعنية. ووضع نظام لتبادل الرأي بين المقررين الخاصين بانتظام، واستمرار حوارهم مع المفوض السامي، لهما أولوية في الأهمية مستقبلاً.

٣١ - ولتمكين أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة من حسن أداء عملها، يجب جدياً مواجهة مشكلة التمويل. وفي حين أن من حق الدول الأعضاء أن تنتظر إدارة سليمة من الأمانة العامة، عليها هي أيضا مسؤولياتها في رصد الموارد اللازمة للأنشطة التي صدرت بها ولاية من هيئات تقرير السياسة. وتتطلع هنغاريا الى حوار بناء حول زيادة مخصصات الميزانية العادية لبرامج حقوق الانسان، وستوالي تأييد جهود المفوض السامي التي لا تكل من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

../..

٣٢ - وأضاف أن ما يجري في البوسنة والهرسك من ممارسات كريهة هي التطهير الإثني والقتل والاغتصاب وأشكال أخرى من إساءة المعاملة الجسمانية مستمر دون هوادة. وما زالت الهجمات العسكرية على المدنيين تحدث في مواقع كثيرة. وقد ذكرت الانباء أن قوات البوسنة الصربية هي التي ارتكبتها أساسا. ويدين وفده انتهاكات حقوق الانسان هذه، ويكرر أعرابه عن ضرورة إحالة هؤلاء المخالفين الى القضاء أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي نفس الوقت، يقلق وفده كثيرا التسيب القانوني الشائع في مناطق كرواتيا التي يسيطر عليها الصرب، كما يدين بقوة ازدياد تدهور حالة حقوق الانسان للسكان غير الصرب، ومنهم الطائفة الهنغارية وأقليات أخرى.

٣٣ - وما زالت هنغاريا عميقة القلق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والحريات الأساسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وخصوصا في كوسوفو والسنجق وفويفودينا. وهي تحث سلطات ذلك البلد على إعادة النظر في رفضها السماح باستمرار إدخال بعثات موفدة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لرصد حالة حقوق الانسان هناك، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٨٥٥ (١٩٩٣).

٣٤ - وتدين هنغاريا بشدة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في العراق، لأن حكومته ضالعة في حالات اعدام بمحاكمات موجزة، وفي القتل السياسي والتعذيب المنهجي، وقمع الأقليات الإثنية والدينية. وعلى حكومة العراق أن تتقيد بالتزاماتها الدولية وتكشف دون أي تأخير عن مصير المخطوفين عنوة من الكويت وان تقوم بالإفراج عنهم. كما أن حالة حقوق الانسان في جمهورية إيران الاسلامية ما زالت تدعو للقلق الشديد.

٣٥ - وما زال وفده قلقاً مما ذكرته الأنباء عن استمرار انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في كوبا، وهو يحث حكومتها على إنهاء انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية. ومن واجب السلطات الكوبية أن تحترم تماماً حرية التعبير والتجمع وفقاً للمعايير الدولية.

٣٦ - وثمة سبب آخر للجزع الشديد هو ازدياد سوء حالة حقوق الانسان في السودان. وما زالت هنغاريا قلقة جدا لاستمرار انتهاكات لحقوق الانسان منها حالات الاعدام دون محاكمة أو بمحاكمة موجزة، وانتشار الاعتقال والتعذيب والسخرة والتمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية. ويدين وفده بأشد العبارات تكرر الهجمات الجوية للقوات المسلحة السودانية على المدنيين. وهو يدعو السلطات الى التقيد بالالتزامات الدولية لحقوق الانسان، والى التعاون الكامل مع المقرر الخاص. كما يدعو كافة الأطراف في السودان الى الامتثال لأحكام القانون الانساني الدولي. وتتفق هنغاريا تماماً مع الاتحاد الأوروبي في الإشادة بالمقرر الخاص على ما قام به من تحقيق سليم غير متحيز في حالة حقوق الانسان في ذلك البلد.

٣٧ - وختاماً أبدى استمرار شدة خشية حكومته على حالة حقوق الانسان في ميانمار، وقال إنها تدين رفض

قواتها المسلحة الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومنهم دو أونغ سان سوو كي الفائز بجائزة نوبل للسلم. وحيث أن المقررين والممثلين الخاصين الخبراء المستقلين والأفرقة العاملة تنفذ ولاياتها باسم الأمم المتحدة فانه يشدد على إلتزام كافة الدول الأعضاء بدعم عملها.

٣٨ - السيد لي (جمهورية كوريا): قال ان بلده يرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ المثل العليا لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وقد عملت الحكومة المدنية لجمهورية كوريا منذ تشكيلها عام ١٩٩٣ على جعل تعزيز حقوق الانسان من أولوياتها. واستطاعت خلال فترة قصيرة إتخاذ عدد من الاجراءات التي لا تعزز فقط الحقوق المدنية والسياسية وإنما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً. وقد تجدد تأكيد أهمية حقوق المرأة والطفل، واقيمت لهذا الغرض هياكل قانونية واجتماعية لدعمها.

٣٩ - ولبلده حالياً مساهمة هامة في تحسين حالة حقوق الانسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تخلو من أي هيكل حكومي دولي رسمي لتناول قضايا حقوق الانسان. وتوافقت الآراء على اقتراح وزير خارجية بلده باستمرار مناقشة مسألة وضع صك اقليمي لحقوق الانسان، وهو يأمل أن يسفر في النهاية عن إنشاء جهاز اقليمي لحقوق الانسان. كما أن التعليم والإعلام هامان لزيادة التوعية بقضايا حقوق الانسان. وتنوي حكومته إصدار كتاب يكون مرجعاً لحقوق الانسان، وهي تعمل مرة أخرى على تنظيم حلقات دراسية مختلفة لهذه المسألة.

٤٠ - وذكر ان قرابة خمسة ملايين كوري يقيمون في بلدان أجنبية، وبعضهم مضطر الى العيش في ظروف مستهجنة. وتدرك حكومته جيداً العوائق المؤسسية والتمييز الاجتماعي التي لا بد أن تواجهها الاقليات خلال محاولتها الحصول على التعليم والتوظيف. ومن واجب البلدان التي بها اقليات أن تكون حساسة بحاجاتها وأن تمنحها الحماية والفرص الكافية.

٤١ - وقد طلبت حكومة كوريا من الحكومة اليابانية التحقيق في مسألة "نساء الراحة" خلال الحرب العالمية الثانية. وحدث تطور ايجابي عام ١٩٩٣ عندما أصدرت حكومة اليابان بيانا وزاريا يعترف باشتراك حكومة اليابان خلال الحرب في المسالة. وسيواصل بلده متابعة أية تدابير أخرى تتخذها حكومة اليابان، وهو ينوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية لتناول هذه المسألة.

٤٢ - وقد أظهرت حالة حقوق الانسان أن العمل الباقي كثير من أجل التقيد العالمي الشامل بمعايير حقوق الانسان الأساسية. ويستنكر وفده الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في اجزاء معينة من العالم ومنها إبادة الأجناس و "التطهير الإثني" وأشكال أخرى من الوحشية التي لا معنى لها. وهو يبدي تقديره العميق للمقررين الخاصين على جهودهم التي لا تكل لاعطاء المجتمع الدولي صورة أدق عن حالة حقوق الانسان في بعض البلدان. ومن المطمئن أن يشار الى ما ذكرته الأنباء من حدوث تحسينات هامة في كمبوديا وهايتي وجنوب أفريقيا. ومع

ذلك يشترك في القلق من استمرار وجود بلدان ترفض التعاون مع المقررين الخاصين، وحث هذه البلدان على اعادة النظر في موقفها.

٤٣ - وأبدى تأييد بلده الكامل لما أظهره المفوض السامي لحقوق الانسان من تأكيد على التعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية كافة حقوق الانسان، وعلى التنسيق بين الأنشطة في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة. ومع أن الحكومات هي المسؤولة الأولى عن تهيئة الظروف التي تقود الى الحق في التنمية، فان على المجتمع الدولي أن يساعد جهودها بإقامة أجهزة للتعاون الدولي. ويضع وفده أهمية كبيرة لأنشطة الفريق العامل المعني بالحق في التنمية الذي أقامته لجنة حقوق الانسان. على أن نقص التنمية لا يمكن مطلقاً أن يبرر الاساءات الى حقوق الانسان.

٤٤ - وقد بذل المفوض السامي لحقوق الانسان جهودا محمودة لتحسين دور المنظمة في تعزيز وحماية حقوق الانسان ورصد الانتهاكات عالمياً. ويأمل وفده في تزويد المفوض السامي بموارد أنسب لتحسين التنسيق بين الأنشطة عالمياً ولتمكينه من زيادة فعالية الرد في حالات الطوارئ. وتؤيد كوريا تماماً عمل المفوض السامي وستبذل قصارى جهدها لمساعدة أنشطته. ورأى أن على الدول الأعضاء أن تضمن فعالية هذه الأنشطة بمنح المفوض السامي كامل تأييدها وتعاونها.

٤٥ - السيد شكيدجي (جورجيا): رحب بإنشاء مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، فهذا يسمح بالتنسيق بين أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة، وهو نقطة تحول لضحايا الصراعات في العالم ممن فقدوا إيمانهم بفعالية هذه الأجهزة.

٤٦ - وقال ان الانتهاكات الجسيمة تتكرر في بلده الذي طالما تمتعت فيه الأقليات بكامل الحقوق قانوناً. وقد مات آلاف المدنيين في الصراع الجورجي الأخبازي، وخلال عملية "التطهير الإثني" في تلك المنطقة، وأربعة أخماس السكان سواء من أبناء جورجيا الذين كانوا يمثلون الأغلبية أو من أقليات أخرى تشردوا أو صاروا لاجئين. ويصدق نفس الشئ حتى على كثير من أفراد الأقلية الأخبازية الذين كانوا ينعمون بكامل المساواة مع أبناء جورجيا. ونصفهم تقريبا لم يشاءوا أن يكونوا طرفاً في الأساليب الوحشية التي اتبعتها عصابات من المرتزقة والقتلة، بدعوى أنها تحارب في سبيل حرية أخباز، فتخلوا مغادرة وطنهم. وقال ان الجهود الدولية لحل الأزمة لم تنته الى شئ وأن قرارات مجلس الأمن لقيت تجاهلاً ساخراً.

٤٧ - وختاما وجد تشابها بين حالة جورجيا وحالة رواندا، وشدد على أهمية الاجراءات الوقائية للتحوط لهذه التطورات. وطالب المجتمع الدولي والمفوض السامي لحقوق الانسان بمساعدة اللاجئين في العودة، ومساعدة

حكومته في ايجاد تسوية بالتفاوض، وفي نفس الوقت في إحالة منتهكي حق الانسان الأساسي في الحياة الى القضاء.

٤٨ - السيد شاتوك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه نظراً لظهور تحديات جديدة، يلزم عاجلاً إيجاد نظام دولي فعال للمساءلة في حقوق الانسان. ورأى أن للمساءلة بعدان، أحدهما عمودي تكون فيه الحكومات مسؤولة أمام شعوبها، والآخر أفقي يمتد الى المجتمع الدولي الأوسع. والأمم المتحدة مؤهلة بحكم شرعيتها في التعبير عن المجتمع الدولي، وبحكم تنوع أنشطتها عالميا، لأن تكون أداة للمساءلة في مجال حقوق الانسان. وقد عمل وفده على جبهات كثيرة لتعزيز جهاز الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

٤٩ - وهو يعتبر مؤسسات إقامة العدل محورية في نظام المساءلة. وقد عمل بلده في بلدان تمر بمرحلة انتقال شاقة نحو الديمقراطية (كما هو الحال مثلاً في أمريكا اللاتينية) أو في بلدان تفكك فيها النظام القضائي مثل يوغوسلافيا السابقة، من أجل ايجاد وسائل للتحقيق في الاساءات إلى حقوق الانسان. كذلك ساعد بلده في تحسين النظم القضائية القائمة في بلدان أخرى تمر بمرحلة انتقال.

٥٠ - ومن أكبر المهام التي تواجه الأمم المتحدة الاستجابة للقضايا الانسانية والسياسية الناشئة عن أزمات حقوق الانسان الحالية في بلدان مثل الصومال والبوسنة والهرسك وهايتي ورواندا. ويجب استكمال الجهود الانسانية لمساعدة اللاجئين وتخفيف الفقر وأشكال أخرى من المعاناة البشرية بجهود سياسية لإقامة المساءلة وردع الصراعات على المدى الطويل. ويجب إدخال مستوجبات السياسة الانسانية في مجملها في صلب منظومة الأمم المتحدة دون تأخير.

٥١ - ورأى أن القضايا التي أثارتها حالة رواندا أكبر تحد للسياسة الانسانية. ولا بد لاحتواء قوى الفوضى من تلبية حاجات كثيرة هي توفير الغذاء والمأوى، واعادة بناء هيكل الأمة، وإيجاد نظام المساءلة القانونية والسياسية، ومصالحة الشيع المتقاتلة، وعودة اللاجئين، واعادة الاستقرار الى المنطقة مع الزمن. وحقوق الانسان محورية في كل هذه القضايا، ويتضح ذلك من طريقة معالجتها في رواندا. ورأى ان تشكيل محكمة لجرائم الحرب أساسي لتفادي إبادة الاجناس في المستقبل، ولحماية حقوق الانسان الأساسية؛ ويجري حاليا توزيع راصدي حقوق الانسان بواسطة مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان. وسيجري تعزيز عمليات الأمم المتحدة وتنسيقها بأنشطة الإغاثة الإنسانية، ورصد حقوق الانسان وإنفاذها؛ وعلى الأمم المتحدة أن تعاون في بناء العدل والديمقراطية في رواندا.

٥٢ - وقال إن التعاون الخلاق بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية يساعد على منع تصاعد الأزمات ويكسر حلقات العنف المفرغة المدمرة.

../..

٥٣ - وختاما قال ان الديمقراطية وحقوق الانسان تكمل التنمية الاقتصادية، وان هناك مهمة أخرى هي تعزيز المجتمعات المفتوحة التي تهيئ الفرص لابداع الناس وتؤمّن أيضا رعايتهم وكرامتهم التي لا يمكن التفريط فيها. وقوى التفسخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفوضى هي الأعداء الجدد لحقوق الانسان والديمقراطية. وبمقدورها تشكيل عالم المستقبل مالم تُستكمل الدعوة التقليدية الى حقوق الانسان بمنع الصراعات، والمساءلة، وباستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والسياسية المستدامة.

٥٤ - السيد هيريرا (غواتيمالا): قال ان حكومته تأخذ بجدية بالغة مسؤوليتها عن حماية وتعزيز حقوق الانسان رغم مصاعبها المالية حاليا، وأن جدول أعمالها في السنة القادمة عملي. وهي تعكف على تحديث وتعزيز المؤسسات الديمقراطية باصلاح هيئات الدولة والدستور ومكتب المدعي العام والشرطة القطرية.

٥٥ - وحرصاً على السلم والمصالحة الوطنية، أبرمت الحكومة مع الاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا اتفاقاً شاملاً على حقوق الانسان وتشكلت في أعقابه بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الانسان في غواتيمالا. كما تم توقيع اتفاق خاص باعادة توطين مجموعات من السكان استأصلها الصراع المسلح، الى جانب اتفاق على إنشاء لجنة لإيضاح انتهاكات حقوق الانسان. وأخيرا فقد أقيمت أمانة عامة للسلم والمصالحة والتنمية، كما استؤنفت مؤخرا المناقشات حول حقوق السكان الأصليين.

٥٦ - وتبدو رغبة حكومته أيضا في حماية وتعزيز حقوق الانسان من إتخاذها إجراءات مثل استخدام المحاكم الجنائية العادية لمحاكمة العسكريين المتهمين بجرائم غير عسكرية، ووضع برامج لتثقيف الشرطة، ومشاريع تشريعات تتعلق بالأجهزة القطرية للأمن ومخابرات الدولة، وبالخدمة الاجتماعية والعسكرية، وزيادة الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم، وإنشاء لجان قطرية لتعليم السكان الاصليين وتثقيفهم، وتعزيز تعليم حقوق الانسان ضمن نظام التعليم الوطني.

٥٧ - ولأن هذه المهمة معقدة والموارد محدودة، فانه يدين بشدة العناصر الارهابية داخل البلد التي تستخدم العنف لتحطيم الحكومة والمجتمع المدني، فهي تضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبحقوق الانسان فيها.

٥٨ - السيد دوونغ شي دونغ (فييت نام): رأى أن مجال حقوق الانسان مدعاة للتعاون لا المجابهة. وهو يأمل أن يصبح التعاون والحوار سمة نهج حقوق الانسان. ومما يشجعه أن ولاية المفوض السامي تلزمه بصون هذا التضامن الانساني وتعزيزه.

٥٩ - لذلك يؤسفه استمرار روح المجابهة داخل اللجنة، وهذا ظاهر من محاولات بلدان معينة تشويه سمعة بلدان من العالم الثالث بالإسم. ومن الأهمية مراعاة إختلاف البلدان في مراحل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية

../..

وتأثير ذلك في الأولويات القطرية. فالبلد الذي يتضور جوعاً يهتم بإطعام سكانه اكثر من اهتمامه باشكال الديمقراطية وأساليبها. ومما يساعد على الحوار الصريح البنّاء بين الدول ذات السيادة فهم واحترام التفسيرات المختلفة لحقوق الانسان، واختلاف التدابير المتبعة حسب ظروف كل بلد، وأيضا سياسة عدم تدخل كل دولة في شؤون الأخرى الداخلية. فهذا هو السبيل الوحيد للنهوض بحقوق الانسان في كل العالم ولتفادي الانقسام على حقوق الإنسان بين دول الشمال والجنوب، الى جانب الانقسام الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب.

٦٠ - وقد شارك بلده في محاورات حول حقوق الانسان مع عدد من البلدان في السنوات الأخيرة وكان لها أثر كبير. وبعد أن تزاورت البلدان وتبادلت معلومات على الطبيعة، استطاع كل منها أن يتعلم من خبرات الآخر في مجال محاولة حماية حقوق الانسان وتعزيزها.

٦١ - وعلى سبيل تصوير أسلوب المجابهة والتسييس المتبع في قضايا حقوق الانسان، وجه الانظار إلى بيان أصدره ممثل كندا عن بلده في اليوم السابق، ووصفه بأنه زائف ومضلل وقائم على ادعاءات لا أساس لها وعلى معلومات مشوهة. وهذا الافتقار الى الموضوعية يعرقل التوجه نحو التعاون البنّاء ويتعارض مع التطورات الإيجابية التي طرأت مؤخرا على العلاقات الثنائية بين فييت نام وكندا. وقال ان فييت نام ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الانسان، ونظراً لإنضمامها الى العهود الدولية الثمانية الخاصة بحقوق الانسان فانها تتقيد تماماً بالالتزامات الواردة فيها. واستطاع بلده بفضل سياسة حكومته الثابتة في هذا الشأن أن يحظى باستقرار إجتماعي ونمو ثقافي وتحسين في مستوى المعيشة.

٦٢ - السيد شامبوس (قبرص): تعهد بالتعاون الكامل من بلده مع المفوض السامي، وبتأييده بأي عمل متضافر يؤمّن التنفيذ الحقيقي للصكوك الدولية لحقوق الانسان. وذكر أن لجنة حقوق الانسان رحبت بالانتفاع من المعلومات الواردة في التقرير الدوري الثاني لحكومته عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعن اصلاح التشريعات العامة التي تتناول هذا المجال في قبرص حاليا. كما أن أحدث تقرير للجنة عن التعذيب أثنى على تشريعات حقوق الانسان في قبرص، وخلص الى أن التشريع القانوني والاداري للبلد لا يعوق هيكلياً أو قانونيا التنفيذ التام لإتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية. وقد تعهدت حكومته باستعدادها لمعالجة النقائص الظاهرة في مجالات أخرى بما يتمشى مع التوصيات المتصلة بذلك.

٦٣ - على أن تقرير لجنة حقوق الانسان قد أشار الى أن الغزو واستمرار احتلال قبرص يؤثر في تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من حيث أن حكومته عاجزة عن ضمان تطبيق العهد في المناطق الخارجة عن سيطرتها. ولنفس هذه الأسباب لا يستطيع تقديم معلومات عن المفقودين منذ غزو عام ١٩٧٤. ورأى ان التقسيم غير المقبول لبلده تجريد مستمر للطائفة القبرصية اليونانية من حقوقها الفردية والجماعية

../..

بعد طردها من ديارها وأراضيها. يضاف الى ذلك أنه بدلاً من الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تمنع سلطة الاحتلال غير الشرعية عودة المشردين من القبارصة اليونانيين بأمان، وتزيد باطراد من عدد المستوطنين الأتراك، وهي محاولة واضحة القصد يراد بها تغيير التكوين الجغرافي للمنطقة المحتلة. وهناك بضع مئات من القبارصة اليونانيين بقوا في تلك المنطقة وما زالوا يتعرضون للمضايقة والتمييز. وأفادت اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان بارتكاب سلطة الاحتلال سلسلة من انتهاكات حقوق الانسان ضدهم.

٦٤ - وأنهى حديثه قائلا إن استمرار انتهاكات حقوق الانسان نتيجة الغزو والاحتلال زادت من حدة التحدي الأبدي لتنفيذ قرارات حقوق الانسان تماماً. ورأى أن التهاون أو عدم الرد على هذه الحالات يقوضان التطلعات لضمان الحماية العالمية لحقوق الانسان واحترام صكوك حقوق الانسان. ويجب اتخاذ اجراء علاجي فعال وموقوت إذا أريد الابقاء على مكانة الأمم المتحدة ومصداقيتها. كما أن الانتقاء وازدواج المعايير تبث الفرقة وتجني العنف، في حين أن تنسيق الجهود والموضوعية يكفلان سيادة العدل.

٦٥ - الآنسة فينغ كوي (الصين): تحدثت ممارسة حقها في الرد فقالت إن الهجمات الأخيرة من ممثل السويد والولايات المتحدة وكندا على بلدها لا أساس لها. فقد وضعت حكومتها دائما أهمية كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية للشعب الصيني. وقد لفتت منجزاتها في هذا المجال أنظار العالم ولا يمكن التقليل منها بالتشويه وتلطيخ السمعة. كما أن الممثل المذكور بتسييسه لحقوق الانسان واستخدام معايير مزدوجة لم يشكف إلا عن نفاقه. وظهر من مناقشة قضايا حقوق الانسان أن سلوك دول غربية معينة خطير في عرقلته وإفساده للتعاون الدولي في هذا الميدان، في حين أن بياناتها العدائية عن سوء نية تركز في العادة على كيل الهجمات للبلدان النامية. وهذه الممارسات تخالف روح التعاون الدولي الموجودة في إعلان وبرنامج عمل فيينا وينبغي أن يعتبرها المجتمع الدولي خارجة على القانون، وعلى اللجنة أن ترفضها.

٦٦ - وانتهت قائلة إن حكومتها تدافع عن التعاون الدولي والحوار في ميدان حقوق الانسان، على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل والمساواة. فهي السبيل الوحيد لخلق جو يؤدي الى هذا التعاون. ولم يعد الشعب الصيني الذي حارب طويلاً وشديداً لنيل استقلاله وحريته وديمقراطيته قادراً على قبول ما تمليه عليه البلدان الغربية.

٦٧ - السيد غوفين (تركيا): تحدث عملاً بممارسة الحق في الرد فأشار الى ما سبق من بيانات أدلى بها ممثلا المانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والسويد. ومن المؤسف أن الأول رغم اعترافه بصعوبة الحالة في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا لم يذكر الكفاح الجاري هناك ضد حزب العمال الكردي الإرهابي الماركسي. وقد قُتل آلاف الابرياء خلال الهجمات الإرهابية التي شنها دون تمييز هذا الحزب الذي لا هم له سوى انتزاع دولة مستقلة له. بل ان المؤسف اكثر من ذلك دعوة الممثل الألماني الى ايجاد حل سياسي دون إبداء اقتراحات محددة. وإذا

../..

كان يقصد بذلك الحل مناقشة حقوق الانسان والحريات والتطلعات بأسلوب متمدن، يمكنه أن يطمئن الى أن جميع المؤسسات الديمقراطية اللازمة موجودة أصلا في تركيا. بيد أنه نظرا لأن حزب العمال الكردي إختار طريق الارهاب بدلاً من النقاش، من الواضح ان النقاش لا يهمه. أما اذا كان الممثل الألماني يقصد بالحل السياسي انتزاع دولة داخل حدود السيادة التركية فيمكنه أن يطمئن أيضا الى ان تركيا لا تنوي التخلي لمنظمة إرهابية عن حدود معترف بها دوليا واستطاع الشعب التركي تأمينها بكفاحه في سبيل الاستقلال.

٦٨ - وهو يلاحظ أن ممثل المانيا عميق الاهتمام بحقوق الانسان للإرهابيين، في حين انه ينبغي التأكيد على ضرورة أن تكون محاربة الارهاب تراعي حكم القانون والاحترام التام للمعايير الدولية في حقوق الانسان. وتنوي تركيا قطعاً أن تسلك هذا الطريق. بيد أنه كان يود لو أظهر ممثل المانيا نفس الاهتمام بانتهاك حق الابرياء من ضحايا إرهاب الحزب في الحياة. وختاماً قال انه إذا كان يهمه أمر البلدان التي تعطي نفسها حرية متهورة في انتقاد الاخرين وطرح ما تسميه حلولاً لمشاكلها، فانه لا يفعل ذلك بسبب ظهور انتهاكات حقوق الانسان في تلك البلدان في شكل عنصرية وكره للأجانب وآفات سياسية واجتماعية أخرى، أو بسبب عدم إتخاذها إجراءات للحد منها، أو بسبب استخدامها ستاراً يخفي التيارات العنصرية لهجماتها على الآخرين، وانما لأنه سيكون مقصراً في اداء واجبه إذا لم يطلب مراعاة هذه الحقائق أيضا.

٦٩ - السيد الدوري (العراق): تحدث ممارساً حقه في الرد على بيان ممثل كندا في اليوم السابق، فقال انه ليس هناك حكومة اكثر اهتماما بشعبها من حكومة العراق. وكل الدول التي تظاهرت بالدفاع عن حقوق الانسان تحركها مصالح سياسية واقتصادية صرفة. ويظهر حرص حكومته على شعبها من جهودها لانقاذه من خطر الموت والجوع والمرض الذي تعرضت له على يد دول معادية داخل المنطقة وخارجها طوال أربع سنوات. وكان يأمل لو أظهر اهتمام الممثل الكندي أسلوبا اكثر إنسانية مثل الإفراج عن الأرصدة العراقية المجمدة التي تساعد على شراء الغذاء والدواء. وهو لا يريد أن يشير دائما الى المعلومات الملفقة والخاطئة والمتحيزة سياسيا في تقرير المقرر الخاص، ولكن عليه أن يذكر أن شعب العراق يرفض النفاق الذي يسمعه كل يوم من أطراف معادية تدعي الدفاع عن المصالح الشرعية.

٧٠ - وختاما انتقل الى البيان الذي أدلى به قبل ذلك ممثل هنغاريا فقال انه لا يفهم اتخاذ هنغاريا هذا الموقف العدائي المتطرف تجاه العراق. وأية دولة تتبع هذا الموقف - ومنها هنغاريا - إنما تفعل ذلك لجني مكافأة سياسية ومادية، خصوصاً من الدول التي تريد توثيق علاقاتها بها. لذلك سوف لا يرد على الموقف الرجعي الأناني لهنغاريا، فهو ابعد ما يكون عن المبادئ الاخلاقية التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥